



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

”فيروس كورونا“ ومستقبل الصين الاقتصادي .. تحليل أولي

محسن حسن



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2020

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

”فيروس كورونا“ ومستقبل الصين الاقتصادي تحليل أولي

محسن حسن *

ملخص

يعد الانتشار المفاجئ لفيروس (كورونا) القاتل في الصين، ومنها إلى بعض دول وشعوب العالم، حدثاً مريباً على المستوى العالمي والدولي، ولاسيما فيما يخص مسار العلاقات الدولية في صورتها الاقتصادية/التجارية، والسياسية/الاستراتيجية؛ وذلك باعتبار ما تمثله الصين (مركز انطلاق الفيروس) من قوة اقتصادية وعسكرية صاعدة، كان لها الدور الأكبر في اشتعال المنافسة الدولية الشاملة مع القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية؛ من أجل احتلال منصة الهيمنة الاقتصادية، والتجارية، والسياسية بين الشرق، والغرب، والشمال، والجنوب. وفي ظل هذه الوضعية الطارئة، تهدف هذه الدراسة إلى رصد الآثار المستقبلية لانتشار الفيروس على الاقتصاد الصيني من جهة، وعلى موازين الصراع الاقتصادي بين بكين/واشنطن من جهة أخرى، جنباً إلى جنب مع رصد حجم المؤثرات السلبية المتوقعة للوضعية المشار إليها وإظهارها على اقتصادات دول المنطقة العربية بصفة عامة.

الكلمات الدلالية: فيروس كورونا - صراع الهيمنة - الشرق الأوسط - العلاقات الدولية.

مقدمة

تشكل الأوبئة والأمراض المتفشية خطراً داهماً على سكان العالم، لا يقف فقط عند حدود الجوانب الاقتصادية والتجارية، وإنما يتعدى ذلك بكثير إلى حيز المخاطر الشاملة التي قد تهدد حياة كوكب الأرض نفسه، ولكن في كل الأحوال، تبقى الجوانب التجارية والاقتصادية مؤشراً واضحاً وصريحاً لعمق التأثيرات السلبية المعقدة، التي يمكن أن يصاب المجتمع العالمي خلالها بحالة من الشلل والارتباك العام في علاقاته على المستويات كافة في ظل الكلفة الباهظة لتلك الأوبئة؛ فعلى سبيل المثال، "تصل التكلفة السنوية المتوقعة للإنفلونزا الوبائية حوالي 500 مليار دولار أمريكي (0.6% من الدخل العالمي)، وغالباً ما تتعاضد التداعيات الاقتصادية للأوبئة سريعاً، حتى في ظل محدودية آثارها الصحية، ومن ذلك مثلاً ما شهده معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في ليبيريا من انخفاض بنسبة 8% نقطة من 2013 إلى 2014 إبان تفشي فيروس الإيبولا (المحدد التأثير الصحي) في غرب أفريقيا"¹.

وتزداد التداعيات السلبية ذات المنحى الاقتصادي والتجاري والمالي، الناجمة عن تفشي الأوبئة والأمراض، على وفق اعتبارات خاصة، يأتي في مقدمتها جغرافية الوباء ومنطقته القادم منها، وما تمثله الدولة محل الوباء من ثقل أو عدم ثقل اقتصادي، ضمن البنية الاقتصادية العالمية؛ فكلما كان الوباء قادمًا من دولة محورية على المستوى الاقتصادي الدولي، كانت التداعيات السلبية على مجمل الاقتصاد العالمي أكثر حدة وشمولاً، وهو ما يمكن توقعه حالياً جراء انطلاق فيروس كورونا قادمًا من الصين باتجاه دول العالم؛ إذ تشير أحدث الإحصائيات الراصدة لحركة انتشار الفيروس

1. انظر: ديفيد بلوم وآخرين، الأوبئة والاقتصاد، مجلة التمويل والتنمية، منشورات صندوق النقد الدولي، يونيو 2018، ص 46، متاح على:

عالمياً (وقت كتابة هذه السطور) إلى أن عدد المصابين به تبلغ 64441 مصاباً، وأن الحالات التي تم علاجها تبلغ 6983 حالة، في حين بلغت الوفيات 1383 حالة².

ونظراً لأهمية الصين كأحد أقطاب الصراع الاقتصادي على المستوى الدولي، و باعتبارها شريكاً تجارياً فاعلاً للعديد من الدول العربية ومن بينها العراق، فإن هذه الدراسة استهدفت تتبع التدايعات الاقتصادية الناجمة عن انتشار كورونا في هذه الدولة المحورية دولياً وإقليمياً؛ للوصول إلى مؤشرات مستقبلية بشأن طبيعة تلك التدايعات، ولاسيما فيما هو خاص بمستقبل الاقتصاد الصيني ومدى قدرته على مواصلة المنافسة الدولية مع الولايات المتحدة وغيرها نحو تحقيق الهيمنة الاقتصادية العالمية، وأيضاً فيما يخص الاحتمالات الواردة بشأن تأثير الشركاء الاقتصاديين على المستوى الإقليمي بحالة الانكماش الطارئة التي فرضها/سيفرضها انتشار الفيروس على حجم الصادرات الصينية حالاً ومستقبلاً، وكذلك على حجم التزامات الصين بتعهداتها الاقتصادية والتجارية مع الأطراف كافة، وهو ما حاولت هذه الدراسة رصده وتقديمه من خلال منهج استقرائي تحليلي، يركز إلى جملة الفرضيات الآتية:

- طول أمد انتشار الفيروس يؤدي إلى ازدياد حدة التراجع الاقتصادي في الصين، وإلى حدوث تغييرات ليست هينة في خريطة الاقتصاد الإقليمي والدولي.
- العزلة الصينية عن العالم بفعل الإجراءات الوقائية المعتمدة للحد من انتشار الفيروس وتمدده، يقلص من نسب رواج تجارة التجزئة لدى شركاء الصين المقربين.

2. راجع الموقع التالي: <https://coronavirus.app/> ، تاريخ الزيارة : الجمعة 14 فبراير 2020، الساعة 3.25 مساءً،

علماً أن الأعداد والمؤشرات السلبية في تزايد مستمر!!

وعلى وفق ما سبق فقد استغرقت الدراسة مادتها وموضوعها من خلال ثلاثة محاور هي:

(مدخل):

(المحور الأول): تأثير كورونا الراهن على الاقتصاد الصيني

(المحور الثاني): موجات التعاطي الصيني ووضع الشركاء في ظل كورونا

(المحور الثالث): مؤثرات كورونا على مستقبل الصين الاقتصادي وصراع الهيمنة

المحور الأول

تأثير كورونا الراهن على الاقتصاد الصيني

كما سبقت الإشارة في مقدمة هذه الدراسة، يبقى الأثر الاقتصادي السلبي للأوبئة المتفشية محلياً وعالمياً، هو الأسرع ظهوراً في البنية الاقتصادية الدولية، فبمجرد ظهور الوباء محلياً، إذ تسارع الأطراف الدولية كافة بفعل الخوف من انتقال الوباء إليها إلى اتخاذ إجراءات وقائية، لعل أولها القيام بحظر السفر ووقف رحلات الطيران المتبادلة مع البلد محل الوباء، ثم لا تلبث هذه الأطراف قليلاً حتى تتخذ إجراءات أخرى أكثر حدة وتأثيراً من الناحية التجارية والاقتصادية؛ فيتم وقف حركة الصادرات والواردات مع البلد المصاب، ونظراً إلى أن هذه الإجراءات ليست أحادية من قبل دولة أو دولتين، وإنما من قبل أغلب الأطراف الدولية، فإن جماعية المقاطعة -استيراداً وتصديراً- من شأنه أن يصيب حركة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي بالارتباك الحتمي، وإن بورصات العالم تتأثر بتفشي الأوبئة، وخاصة إذا كان البلد الموبوء يمثل ثقلًا اقتصادياً عالمياً كالصين الآن، وبالطبع لا بد في مثل هذه الظروف أن يكون التأثير الاقتصادي السلبي قاسياً على البلد الموبوء؛ وهو ما تعانیه الصين حالياً، لجملة المؤشرات التالية:

- أدى ظهور كورونا في الصين، ولاسيما في المدن والمقاطعات الصناعية مثل ووهان وغوانغدونغ وجيانغسو وشنغهاي وغيرها من مدن ومناطق التصنيع، إلى إصابة الحركة الاقتصادية للبلاد بالشلل التام؛ فمنذ اكتشاف الوباء وحتى الآن، تم إغلاق شركات التصنيع في هذه الأماكن ووقف إنتاجها بالكامل، ما يعني أن 80 % من الناتج المحلي الإجمالي للصين، و90 % من الصادرات الصينية، وهي جملة ما تشكله مناطق التصنيع المذكورة من مشاركة اقتصادية، قد أصبح في مهبط الريح؛ حيث تم تعطيل سلاسل التوريد العالمية، وبات من الراجح تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة تقارب الـ 5 % خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي 2020، وبات واضحاً تأثير الوباء السلبي على حركة العمالة الصينية المحلية، وعلى قطاع الأعمال التجارية الصغيرة، بفعل دور كورونا في تقليص معدلات الاستهلاك المحلي الذي يعتمد عليه الاقتصاد الصيني كلياً منذ سنوات³.
- أشارت جملة المؤشرات السلبية المرتبطة بتأثير كورونا على الاقتصاد الصيني (ثاني أكبر الاقتصادات عالمياً) إلى وجود خسائر كبيرة يمكن أن تكون قابلة للزيادة خلال الشهور القادمة من هذا العام 2020؛ فقد أفضى تضرر قطاعات صينية متعددة أهمها القطاع السياحي ومبيعات التجزئة وقطاع المطاعم والمأكولات وغيرها من القطاعات، إلى تكبد هذا الاقتصاد ما قيمته تريليون يوان صيني، أي ما يعادل 143.1 مليار دولار أمريكي، بواقع 1 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للصين، وذلك خلال الربع الأول فقط من العام نفسه⁴.

3. انظر: ماريو فانيللا، كورونا.. عبء على الاقتصاد العالمي والصين بشكل خاص (سلسلة تحولات في الاقتصاد العالمي للكاتب)، مركز الشرق للبحوث، فبراير 2020، متاح على:

<https://www.orientresearchcentre.com/author/mario-vanella>

4. راجع: <https://ahdath.info/552539>.

• تزامنت المؤشرات السلبية لكورونا ضمن الاقتصاد الصيني، مع مؤشرات أخرى دولية تؤكد مرور الاقتصاد عينه بحالة تراجع حتى قبل ظهور الفيروس؛ فقد أشار تقرير (الآفاق الاقتصادية العالمية) الصادر عن البنك الدولي حول منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، إلى أن "من المتوقع تراجع معدل النمو في هذه المنطقة إلى 5.7% في 2020، فيما يُعزى إلى تراجع طفيف آخر للنمو الاقتصادي في الصين إلى 5.9% خلال العام ذاته، وسط استمرار الأوضاع المحلية والخارجية المناوئة، ومنها الآثار المتبقية للتوترات التجارية"⁵، وهذا يعني أن الصين تواجه أزمة اقتصادية مركبة، يساهم في تفاقمها ارتفاع عدد المصابين بالفيروس، جنباً إلى جنب مع ازدياد العزلة البيولوجية للصين بفعل الإجراءات الوقائية العالمية، وهو ما يضاعف كلفة الاقتصاد الصيني، خاصة مع اضطرار البنك المركزي الصيني إلى "تخصيص 170 مليار دولار أمريكي لمكافحة فيروس كورونا"⁶

• يعد توقف سلاسل التصدير الصينية وتجميد قطاع السياحة الصيني، من أبرز مظاهر الآثار السلبية الراهنة ضمن بنية الاقتصاد في البلاد؛ فقد توقفت حركة الصادرات الصناعية في أكثر من 14 مقاطعة صينية، وهو ما يهدد أكثر من 16% من حركة السلع والخدمات الصينية الموجهة لدول العالم بالتوقف، في حين توقفت حركة السياحة الداخلية والخارجية للصين بفعل انتشار الفيروس، الأمر الذي حرم أكثر من 140 مليون صيني من السياحة والسفر، ما يعني بالضرورة حرمان الأسواق السياحية والخدمية لدول العالم من العوائد المالية لهؤلاء الصينيين، والتي تقارب الـ 260 مليار دولار، وبالمقابل سيحرم قطاع السياحة الصيني من عوائده السياحية الاعتيادية لأكثر من 140 مليون سائح دولي يأتون إلى الصين كل عام، كونه

5. راجع التقرير حول المنطقة المذكورة على موقع البنك الدولي على الرابط:

<https://www.albankaldawli.org/ar/publication/global-economic-prospects#firstLink01664>.

6. راجع الرابط: <https://rawabetcenter.com/archives/103979>.

الوجهة السياحية الرابعة عالمياً⁷.

وخلاصة القول في هذا الإطار: إن ملامح التأثير السلبي الراهن للاقتصاد الصيني جراء فيروس كورونا، في تزايد مطرد، ولكن ليس من المحدد بعد، ما إذا كان هذا التأثير سيصل إلى درجات حادة من الإضرار العام بمجمل الهيكل الاقتصادي للبلاد أم لا؛ فهذا سيكون مرهوناً بكل تأكيد، بتوسع أو عدم توسع انتشار الفيروس مستقبلاً؛ لذا فمن الإنصاف عدم المبالغة في تضخيم التراجع الاقتصادي الصيني بفعل كورونا؛ إذ يظل هذا الاقتصاد حتى اللحظة قادراً على التكيف مع الوضع، وأيضاً على تجنب التداعي والسقوط، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار قوة الاقتصاد التي مكنته من رفع الناتج المحلي الإجمالي من 12 تريليون يوان صيني عام 2002، إلى 99 تريليون يوان صيني عام 2019⁸، هذا فضلاً عن جملة الإجراءات الصينية العاجلة لمواجهة الوضع الاقتصادي الطارئ، جنباً إلى جنب مع الاحترافية الصينية المتينة في إدارة أزمات مشابهة، وهو ما يجعلنا نجزم هنا بأن المؤثرات السلبية لفيروس كورونا على الاقتصاد الصيني، ربما ستكون أقل وطأة من المؤثرات نفسه على بقية الاقتصادات الدولية المعتمدة على بكين، وفي المحور التالي مزيد من التفاصيل عن وجهة النظر هذه.

7. انظر: محمد رمضان، هل يهدد فيروس كورونا بتدمير اقتصاد الصين؟، تقرير موقع (إضاءات)، بتاريخ 9/2/2020، متاح على: <https://www.ida2at.com/is-coronavirus-threatens-destroy-economy-china>.

8. انظر: تشانج تينج، العزلة البيولوجية .. هل يؤثر كورونا على الدور العالمي للصين، تقرير مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، فبراير 2020، متاح على: <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5266>.

المحور الثاني

موجهات التعاطي الصيني ووضع الشركاء في ظل كورونا

عند النظر إلى ردود الفعل الاعتيادية للاقتصادات القوية تجاه الأزمات الطارئة كالأوبئة وغيرها، دوماً تكون الأولوية هي الحفاظ على البنية الداخلية لتلك الاقتصادات؛ بحيث ينصب الاهتمام الكامل في هذا الإطار، على هدف أسمى وهو عدم السماح بحدوث انهيار اقتصادي أو خلل هيكلية في القطاعات الاقتصادية الحيوية على المستوى المحلي، كخطوة حتمية وضرورية في اتجاه توفير الحماية لمنجزات النمو المتحققة في مراحل ما قبل التعرض للحالات الطارئة المشار إليها؛ لذا فمن المنطقي حالياً - من وجهة نظر صينية - منح الأولوية؛ لحماية الاقتصاد المحلي، دون الانشغال بآليات والتزامات التوسع التجاري والمالي على مستوى علاقات الصين مع محيطها الإقليمي والدولي، وهو ما يمكن أن نلسمه من بعض الإجراءات الاحترازية العاجلة التي تبنتها الجهات الرسمية الصينية فيما يخص اقتصادها، ومنها:

- الإسراع نحو حماية الأسواق المالية الداخلية عبر إجراءات دعم الاستقرار المالي لتلك الأسواق، ومن هذه الإجراءات قيام الحكومة الصينية منذ بداية الأزمة بضخ 1.2 تريليون يوان صيني؛ أي ما يوازي 173 مليار دولار أمريكي، لدعم الاقتصاد من خلال بنك الصين الشعبي، إلى جانب تعزيز قطاع الأعمال والشركات عبر تخفيض الضرائب وتوسيع نطاق الإعفاءات الضريبية، ولاسيما للشركات والأفراد المختصين بالمجال الصحي ومكافحة الأوبئة والأمراض، جنباً إلى جنب، مع ضخ تعزيزات مالية للبنوك الصينية تقدر بحوالي 300 مليار يوان صيني، وإعطاء الضوء الأخضر لهذه البنوك لمنح شرائح من القروض العاجلة للشركات المتضررة، لتحقيق التوازن المطلوب لإدارة الأزمة⁹.

9. انظر: تشانج تينج، العزلة البيولوجية .. هل يؤثر كورونا على الدور العالمي للصين، تقرير مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، فبراير 2020، متاح على: <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5266>.

• المبادرة الرسمية للحكومة الصينية بتطبيق الإجراءات الوقائية كافة للحد من مؤثرات كورونا على بنية الاقتصاد الصيني، ولاسيما ما يتعلق بالقوة الصناعية للبلاد؛ إذ تبنت مؤسسات إدارة الأزمة الاقتصادية خططاً عاجلة لحماية السلاسل الصناعية وتخفيف قطاع الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة على مواصلة الإنتاج وعدم الاستسلام للمخاوف، مع الالتزام بمعايير الوقاية والتحصين ضد الفيروس، وفي سبيل تحقيق فاعلية إنتاجية أكثر، تقوم الصين حالياً باستدعاء (مقنن) ومدروس للعمالة الصينية الماهرة في المجال الصناعي على اختلاف مستوياته وأنماطه؛ حيث يمتلك قطاع التصنيع الصيني القدرة على اجتذاب وتوظيف “ نحو 10 ملايين عامل وصانع من المهاجرين الداخليين القادمين من المناطق الريفية، ومن الراجح هنا أن قطاع التصنيع الصيني لن يكون حريصاً على استدعاء العمالة الداخلية فقط، بل العمالة الخارجية أيضاً، ولكن في نطاق أقل إمكانية بسبب الفيروس“¹⁰.

وفي إطار الانشغال الصيني بتأمين الاقتصاد الداخلي للبلاد، جنباً إلى جنب مع مواجهة الفيروس القاتل، فإن موجهاً من حيث التعاطي الاقتصادي مع الأطراف الخارجية، ستتسم بكل تأكيد بنوع من الانكماش والتفوق على الذات؛ ما يعني تعاضم المؤثرات السلبية الاقتصادية الناجمة عن الوضع الصيني، لدى الأطراف الإقليمية والدولية، وعلى رأسها تلك الأطراف التي يعتمد اقتصادها اعتماداً أساسياً على التينين الصيني، وهو ما يمكن فهمه أكثر في ضوء الاعتبارات لآتية:

○ تعاضم الدور الاقتصادي للصين خلال العقد الأخرين ضمن بنية الاقتصاد العالمي، وهو الوضع الذي اختلف كلياً عن عامي 2002/2003 حينما أصيبت الصين بفيروس SARS؛ ”فأثناء انتشار وباء سارس، كانت الصين تمثل 8.7% من الاقتصاد العالمي، أما اليوم فقد بلغت

10. راجع تقرير منظمة العمل الدولية تحت عنوان : تعزيز المساواة والتضدي للتمييز، ص 3، متاح على:

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_371802.pdf

النسبة 25% تقريباً، علاوة على ذلك، فإن ازدياد أهمية دور الأسواق المالية الصينية عالمياً يعزز من احتمالات توقع حدوث صدمة وارتفاع حدة المخاطر التسويقية والاستثمارية¹¹. ولعل أكبر دليل على جدية هذه الاحتمالات، أن تأثر أسواق الصين المالية بالظهور المفاجيء للفيروس، تبعه تراجع حاد ومفاجيء أيضاً في أداء الأسواق العالمية، وعلى سبيل المثال “تراجعت مؤشرات الأسهم الأمريكية، لتخسر خلال جلسة واحدة أكثر من 2% وبالتزامن معها تراجعت مؤشرات الأسهم الأوروبية بنسبة 1.5% في المتوسط، وفي آسيا أيضاً، سجل مؤشر نيكاي الياباني أكبر خسارة يومية في خمسة أشهر، منخفضاً بأكثر من 2%”¹².

○ التوسع الصيني الكبير في العلاقات التجارية والاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي، عبر شبكة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية والاستهلاكية المتبادلة مع دول العالم، وهو التوسع الذي في ظل تراجع الراهن بفعل تداعيات كورونا، وتراجع الراجح مستقبلاً حال استمرار تفشي الفيروس، ينبئ عن تداعيات سلبية كبيرة على شركاء الصين التجاريين والاقتصاديين؛ حيث “سيؤثر تراجع الاستهلاك الصيني على جميع دول العالم، وستكون الشركات التي تعتمد على البيع المباشر للمستهلكين الصينيين الأكثر تضرراً من هذا التراجع، فضلاً عن الشركات المرتبطة بسلاسل التوريد الإقليمية، وستنخفض إيرادات الدول التي تعتمد على تدفقات السياحة الصينية، وبفعل كورونا سينخفض حجم السلع المصدرة إلى الصين، وستعاني الدول التي يعتمد اقتصادها على التصدير إلى الصين، بنحو كبير”¹³.

11. انظر: ماريو فانيليا، فيروس كورونا وآثاره الاقتصادية الخطيرة على الصين والعالم، (سلسلة تحولات في الاقتصاد العالمي للكاتب)، مركز الشرق للبحوث، فبراير 2020، متاح على:

<https://www.orientresearchcentre.com/author/mario-vanella>

12. انظر: علي صلاح، عملة الأوبئة.. انعكاسات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، تقرير مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، فبراير 2020، متاح على: <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5233>

13. انظر: ماريو فانيليا، كورونا.. عبء على الاقتصاد العالمي والصين بشكل خاص ... مصدر سابق.

○ تأثر أسواق النفط العالمية بطبيعة الاستهلاك الصيني الكبير للطاقة، وفي ظل انخفاض هذا الاستهلاك بفعل تداعيات كورونا، يُتوقع حدوث هزة مفاجئة في أسعار النفط العالمية، ستضر حتماً بشركاء الصين النفطيين وخاصة في منطقة الشرق الأوسط؛ إذ ”قد يجد الفيروس من الطلب على النفط بمعدل 260000 مليون برميل يومياً خلال 2020، وستكون الآثار السلبية خطيرة على الدول النفطية التي تعتمد بدرجة كبيرة على النفط الخام لتحقيق التوازن في ميزانيتها العمومية، والتي لم تتمكن إلى الآن من تنويع اقتصادها“¹⁴، ومن الراجح أن تتعزز هذه الآثار السلبية في ظل وفرة المعروض النفطي، وانخفاض الطلب الصيني على النفط؛ ما يعني ”استمرار نمو الديون غير المنتجة لدى دول الربيع النفطي، والتي ستواجه وضعاً معقداً إذا لم تسارع نحو اقتصاد المعرفة وتنويع الدخل، وتدرك أن الإصلاحات لا يمكن أن تنتظر أكثر من ذلك“¹⁵. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قطاعي النفط والمعادن، سيشكلان النسبة الأبرز من حيث اتساع التأثير السلبي بفعل كورونا؛ وهو ما يتضح من المؤشرات المبدئية لهذين القطاعين؛ إذ ”تراجعت أسعار النفط بنسبة 20 % وتراجعت أسعار المعادن الأساسية، وخاصة أسعار النحاس، وذلك بنسبة لا تقل عن 7 %“¹⁶.

○ خضوع اتفاقيات والتزامات الصين التجارية والاستثمارية مع دول العالم، للتداعيات السلبية الناجمة عن فيروس كورونا، وهو ما يمكن أن يتسبب في اختلالات كبيرة في بنية العلاقات التجارية والاقتصادية المتبادلة بين دول العالم من جهة، والصين من جهة أخرى، إلى جانب اختلالات

14. انظر: ماريو فانيليا، فيروس كورونا وآثاره الاقتصادية الخطيرة على الصين والعالم، مصدر سابق

15. انظر: ماريو فانيليا، استمرار تفشي فيروس كورونا سيدفع البنوك المركزية نحو دورة تخفيف أخرى، (سلسلة تحولات في الاقتصاد العالمي للكاتب)، مركز الشرق للبحوث، فبراير 2020، متاح على:

<https://www.orientresearchcentre.com/author/mario-vanella>

16. انظر: فرحات، محمد فايز، الصين وأزمة كورونا: كشف حساب أولي للتكاليف الاقتصادية والسياسية، تقرير مركز الإمارات للسياسات، فبراير 2020، متاح على:

<https://epc.ae/ar/topic/chinas-coronavirus-crisis-economic-and-political-costs>

أخرى قد تطال الاقتصادات الداخلية لتلك الدول، بفعل عدم القدرة الصينية المتوقعة على المضي قدماً في تفعيل تلك الاتفاقيات والالتزامات بنفس الوتيرة السابقة على ظهور كورونا؛ فعلى سبيل المثال: ”لا يمكن تجاهل التأثير المتوقع لأزمة كورونا في قدرة الصين على تنفيذ مبادرة الحزام والطريق خلال عام 2020، وفي أكثر من وجه؛ خاصة قدرة الحكومة الصينية على الوفاء بالمخصصات المالية الموجهة للمبادرة، وقدرتها على زيادة حجم العمالة الصينية العاملة في بعض المشروعات خارج الصين“¹⁷. ومن جهة أخرى، فإن المرحلة الأولى من الاتفاقية التجارية الموقعة بدايات هذا العام 2020 بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت مهددة بالتجميد وعدم القابلية للتطبيق عملياً، وهي الاتفاقية التي تهدف إلى خفض حدة التوتر التجاري بين البلدين، من خلال ثمانية بنود تنص على قيام واشنطن بإلغاء مرحلي للرسوم المقررة على السلع الصينية، مقابل إقدام بكين على زيادة وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن بعد كورونا“ أصبح تحقيق هذه الأهداف أكثر صعوبة، وكلما طال أمد تفشي الفيروس، كلما أصبحت الاتفاقية غير صالحة“¹⁸.

وخلاصة ما سبق تتلخص في الآتي:

- الأضرار الاقتصادية الناجمة عن تفشي كورونا، تؤثر بالسلب على الاقتصاد الصيني مجماً، لكن هذا التأثير يتضاءل أمام الأضرار المقابلة التي لحقت وستلحق بالاقتصاد الموازي لدى دول العالم أجمع، ولاسيما الدول الأكثر ارتباطاً ببكين على مستوى الصادرات والواردات؛ إذ تتعاضد تلك الأضرار بفعل انكباب الصين على حماية اقتصادها الداخلي، وأيضاً بفعل القيود الصحية والوقائية المفروضة حالياً على دول العالم تجاه الصين وفق تعليمات منظمة الصحة العالمية، وثالثاً بفعل انكماش الاستهلاك الصيني للموارد النفطية والطاقة وغيرها؛

17. 17. انظر: فرحات، محمد فايز، الصين وأزمة كورونا: كشف حساب أولي للتكاليف الاقتصادية والسياسية، تقرير مركز الإمارات للسياسات، فبراير 2020، متاح على:

<https://epc.ae/ar/topic/chinas-coronavirus-crisis-economic-and-political-costs>

18. انظر: ماريو فانيلا، كورونا.. عبء على الاقتصاد العالمي والصين بشكل خاص ...، مصدر سابق.

وهو ما يتسبب في أضرار اقتصادية كبيرة جداً، وبصفة خاصة لدول الشرق الأوسط ومنطقة الخليج التي يعتمد اقتصادها على تصدير النفط ومشتقاته للصين باعتبارها ثاني أكبر مستهلك للطاقة على مستوى العالم، وسيؤدي الوضع الصيني إلى الإضرار الكبير بشركات عالمية، وأولها الشركات العاملة في البلاد، التي يتوسع انسحابها الراهن من البلاد؛ فقد جمدت بعض هذه الشركات استثماراتها وأنشطتها داخل الصين ”ومن أهمها شركة (تويوتا) اليابانية العملاقة لصناعة السيارات، وشركة (آبل) الأمريكية للإلكترونيات، إلى جانب سلسلة (ستاريكس) التي أغلقت ألفى فرع من إجمالي 4300 فرع لها في الصين“¹⁹.

• المؤثرات السلبية المتنامية لتداعيات كورونا في الصين، ستظهر على بقية دول العالم في عدة صور؛ إذ سيؤدي انكماش التجارة الصينية وضعف التدفقات المالية بين بكين وبقية الدول، إلى تراجع النمو في تلك الدول، وكذلك إلى انخفاض مباشر للنتائج المحلي لدى شركاء الصين؛ نتيجة تراجع صادراتهم للصين التي ستضطر بدورها إلى خفض وارداتها من السلع الأولية ومدخلات الإنتاج، في حين سيؤدي تراجع الرأسمالية الاستثمارية المتبادلة بين الصين وهؤلاء الشركاء وغيرهم، إلى التأثير السلبي على مؤشرات العرض والطلب على رأس المال عالمياً، وأيضاً على ثقة الأسواق لدى غالبية الدول²⁰.

• خسائر دول المنطقة العربية²¹، التي تعد الصين أهم شركائها التجاريين، ستكون كبيرة جداً، وهو ما يمكن فهمه من خلال تنامي الشراكة الصينية العربية خلال السنوات الأخيرة بنحو

19. انظر: فرحات، محمد فايز، مصدر سابق.

20. انظر: فيفك أرورا، وأثاناسيوس فامفاكيدس، تقدير نفوذ الصين: قياس انتشار المد الصيني، مجلة (التمويل والتنمية)، ديسمبر 2010، منشورات صندوق النقد الدولي، ص ص 12، 13، متاح على:

<https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2010/12/pdf/Arora.pdf>

21. يستثنى هنا الدول العربية المغاربية لأنها لا تعتمد تجارياً على الصين ولكنها تعتمد أكثر على الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية؛ لذلك يتم استثناءها هنا لضعف تداعيات كورونا الصين على اقتصاداتها.

غير مسبوق؛ حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين الجانبين من 40 مليار دولار سنوياً عام 2004، إلى 240 مليار دولار عامي 2018/2019، وبنسبة نمو بلغت 20 % خلال العقد الأخير فقط²². وبالنظر إلى تلك الخسائر، فإنها ستكون متفاوتة بحسب طبيعة التبادل التجاري لكل طرف عربي أو خليجي وحجمه مع الصين؛ فالعراق مثلاً ستراجع صادراته النفطية إلى الصين والبالغة نحو 700 ألف برميل يومياً، وكذلك صادرات النفط السعودية التي تزيد على مليون برميل يومياً، هذا إلى جانب الخسائر الناجمة عن انخفاض أسعار النفط بمعدل 2 إلى 6 دولارات للبرميل، إلى جانب خسائر أخرى لا تخص الصادرات النفطية، كخسارة الدور الصيني الداعم للبنية التحتية العربية، وخسارة القطاعات الاستثمارية والخدمية والسياحية التي يتوقف إنعاشها على تواجد العنصر الصيني في البلاد العربية²³.

• الانتشار التجاري للصين، سيساعد في تنويع مستويات التأثير الاقتصادي السليبي بكورونا على المستوى الدولي؛ وهو ما يتضح فعلياً من تقديرات الهيئات الائتمانية العالمية للوضع الاقتصادي الراهن والمتبادل بين الصين والعالم؛ ففوق تقديرات حديثة لوكالة موديز للتصنيف الائتماني: ستتفاوت تأثيرات الوضع الصيني على دول العالم؛ فعلى مستوى أوروبا توقع التقرير تآكل الناتج المحلي الإجمالي لكل من ألمانيا وسلوفاكيا وبلغاريا (الأكثر تجارة مع الصين) بنسب تتراوح بين 0.05 % و 0.1 % لكل هبوط مقداره 1 % من الناتج المحلي الإجمالي للصين، بينما على مستوى أمريكا، كانت توقعات التقرير هي تآكل الناتج المحلي لكل من سورينام وشيلي وبيرو (الأكثر قوة في العلاقات التجارية مع الصين) بنسب تتراوح بين 0.12 % و 0.17 % لكل هبوط قدره نقطة مئوية في الناتج الصيني المحلي، في حين وضع التقرير دولا آسيوية

22. راجع: إبراهيم محمد، وباء كورونا وخطورته الاقتصادية على الدول العربية، تقرير تحليلي، موقع ال DW الألمانية باللغة العربية، فبراير 2020، متاح على: <https://p.dw.com/p/3X7tv> ،

23. المصدر السابق نفسه.

مثل: كوريا الجنوبية، وفيتنام، وتايوان، وماليزيا، وسنغافورة، في مقدمة الدول الأكثر تضرراً من الناحية الاقتصادية، وأشارت توقعات التقرير نفسه إلى أن دول القارة السمراء ودول الخليج المعتمدة على الصين كوجهة اقتصادية وتسويقية، سيتأكل ناتجها المحلي بنسب تتراوح ما بين 0.5%، و1.5% لكل هبوط صيني قدره 1% من الناتج المحلي²⁴.

المحور الثالث

مؤثرات كورونا على مستقبل الصين الاقتصادي وصراع الهيمنة

حينما نتحدث عن الاقتصاد الصيني فنحن نتحدث عن اقتصاد يتسم بالقوة والنفوذ والقدرة على التأثير في نسبة النمو الاقتصادي على المستوى الدولي والعالمي، ليس هذا فحسب، وإنما هو اقتصاد حقق ما لم يحققه أي اقتصاد آخر في العالم خلال فترة زمنية وجيزة؛ فقد “نما إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للصين بنحو 10% سنوياً خلال ثلاثة عقود، ما يعني أنه زاد بواقع الضعف كل سبع أو ثماني سنوات، ولم يسبق لأي اقتصاد رئيسي أن حقق هذه الزيادة البالغة 16 ضعفاً في الدخل القومي خلال جيل واحد”²⁵.

وعند استحضار طبيعة الصراع الاقتصادي القائم على أساس المنافسة المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين نحو توسيع رقعة الهيمنة المالية والتجارية لكل منهما بين دول العالم، نلمح تفوقاً أمريكياً مستقراً وواضحاً من الناحية الاقتصادية، مقابل سعي دؤوب ومستمر من قبل الصين؛ لتقليل الفجوة بينها وبين واشنطن من سنة إلى أخرى ومن عقد إلى آخر، وعلى الرغم من أن الصين حالياً تشكل ما يزيد على 16% من الناتج العالمي، وبواقع ناتج محلي إجمالي يتجاوز

24. راجع: السيد محمد، تبعات فيروس كورونا الاقتصادية... البعد عن الصين غنيمة، تقرير اقتصادي، نقلاً عن وكالة مودير، العربية نت، فبراير 2020، متاح على: <https://ara.tv/5qd49>.

25. انظر: فيفك أرورا، وأناناسيوس فامفاكيدس، تقدير نفوذ الصين...، مصدر سابق، ص 11،

12 تريليون دولار، عبر منصة تصديرية واسعة النطاق²⁶ إلا أنها ”نظّل محدودة مقارنة بالولايات المتحدة (ناتج محلي إجمالي أكثر من 19 تريليون دولار)، ولا تستطيع أن تحل محلها كمستهلك عالمي في أي وقت قريب²⁷“.

ومن هنا يبقى طموح الصين متنامياً وحثيثاً تجاه الرغبة في تقليص الفجوة مع واشنطن، وهي رغبة أساسية وجوهريّة بالنسبة لبكين، لن يؤثر فيها تعرض الاقتصاد الصيني لمفاجآت غير سارة وطائرة كتلك التي سببها فيروس سارس سابقاً، ويسببها فيروس كورونا حالياً، رغم الفارق الكبير بين وضعية الصين عند ظهور سارس، ووضعيّتها الحالية في ظل كورونا، ومن ثم، فإن الراجح في هذا الإطار، وفق المدى المنظور، هو عدم وجود أي تهديد جدي وخطير لمستقبل الاقتصاد الصيني وكذلك لمستقبل حدة التنافس الاقتصادي المتبادل والوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على وفق النظر للاعتبارات والمعطيات الآتية:

- الأولويات السياسية/الاقتصادية: تمتلك الصين أولويات صارمة لإدامة النمو الاقتصادي الفائق للبلاد، وعلى وفق الوتيرة المتسارعة التي دأبت عليها خطط النهوض الاقتصادي الصيني خلال ما يزيد على عقد ونصف من السنوات الماضية، وهذه الأولويات الاقتصادية أصبحت في المرحلة الراهنة، ذات صبغة سياسية ترتقي إلى حيز الأهداف الاستراتيجية الشاملة للحفاظ على المكتسبات المتحققة، ودعمها مستقبلاً؛ لذا جاءت الإجراءات سريعة بتعزيز النظام المصرفي، وحماية سوق المال والأعمال من الانهيار، من أجل إنعاش الاستهلاك، وهو ما ستنتج فيه الصين رغم كورونا؛ حيث ”ستتمكن السلطات الصينية من تحقيق الهدف السياسي المتمثل في بلوغ نسب نمو تقارب 6 %، وستشهد البلاد زيادة لديونها بسرعة أعلى من المتوقع لتعويض الخسائر الناجمة عن الفيروس، ورغم بعض المؤثرات السلبية الراهنة، فإن التأثير النهائي على

26. راجع: <https://p.dw.com/p/3X7tv> ، مصدر سابق

27. انظر: فيفك أرورا، مصدر سابق، ص 12

النشاط الاقتصادي الكلي للعام 2020 لن يكون سلبياً»²⁸.

• حتمية الدعم الدولي للصين: ففي ظل ما تمثله الصين من قوة اقتصادية وتجارية مؤثرة في القطاع الاقتصادي والمالي على المستوى الدولي، سيحتتم على الأطراف الدولية الفاعلة كافة أن تمد يد العون والدعم لتطويق الوضع المتأزم في بكين بفعل الفيروس في أسرع وقت ممكن؛ وذلك تجنباً لحدوث انهيارات اقتصادية في الأسواق العالمية، ولاسيما الأسواق التجارية التي تتأثر جداً بطبيعة المشاركة الصينية؛ ولنا أن نتصور هنا فداحة ما يمكن أن تشكله الصدمات الاقتصادية الطفيفة في الصين، من أثر سلبي كبير على نمو بلدان العالم؛ فوفق دراسات قطاعية وزمنية للاقتصاد الصيني، وُجد “أن صدمة قدرها نقطة مئوية واحدة تلحق بنمو إجمالي الناتج المحلي في الصين، تعقبها استجابة متراكمة في نمو البلدان الأخرى قدرها 0.2 نقطة مئوية بعد ثلاث سنوات، و0.4 نقطة مئوية بعد خمس سنوات، وذلك بفعل ما تمثله القنوات التجارية الصينية من تأثير عالمي؛ إذ إن 60% من تأثير نمو الصين على البلدان الأخرى ينتقل من خلال التجارة”²⁹.

• الشراكة الاضطرارية وتأمين الذات: بالنظر إلى طبيعة العلاقات التجارية والاقتصادية المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، نجد أنها تقوم على التكامل والحاجة الملحة للتعاطي الإيجابي في صورته المضطربة؛ بمعنى أن كلا البلدين يحتاجان إلى تفعيل الشراكة الاقتصادية بينهما، على الرغم من التنافس الحاد والظاهر، وذلك من وجهة نظر سياسية أولية، ووجهات نظر أخرى تخص الاعتبارات التجارية والمالية وغيرها من الاعتبارات الخاصة بتأمين اقتصاد كل منهما وحمايته منفرداً، وتؤكد مؤشرات وإحصاءات التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين هذه الحقيقة؛ فعلى سبيل المثال ”بلغت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة حوالي 440

28. انظر: ماريو فانيلا، كورونا.. عبء على الاقتصاد العالمي والصين بشكل خاص ...، مصدر سابق

29. انظر: فيفك أرورا، وأثاناسيوس فامفاكيدس، تقدير نفوذ الصين...، مصدر سابق، ص 13.

مليار دولار عام 2013، وهو ما يمثل 20% من واردات واشنطن، و20% من صادرات بكين، و5% من الناتج الإجمالي الصيني، في حين بلغت الواردات الصينية من أمريكا حوالي 122 مليار دولار خلال العام ذاته، وهو ما يمثل 6% تقريباً من الواردات الصينية، و8% من الصادرات الأمريكية، وأقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي لواشنطن، بينما من جهة أخرى، تستحوذ بكين على 1.7 تريليون دولار من الأوراق المالية الأمريكية، بما يتضمّن 1.3 تريليون دولار تقريباً من سندات الخزانة الأمريكية، أي ما يوازي 25% تقريباً من إجمالي دين هذه الخزانة لدى دولة أجنبية، في حين تتفوق واشنطن في حجم الاستثمار الأجنبي بين البلدين؛ إذ يتجاوز إجمالي الاستثمار الأمريكي المباشر في الصين حاجز الـ 60 مليار دولار، مقابل 8 مليارات دولار فقط هي إجمالي استثمارات الصين المباشرة في الولايات المتحدة، وبينما تتجاوز التجارة الدولية للصين حاجز الـ 45% من ناتجها المحلي الإجمالي، فإن حجم تجارة أمريكا الدولية تقف عند حدود 25% من الناتج المحلي الذي تستهلك أمريكا مقدار الثلثين منه، مقابل استهلاك صيني مقداره ثلث الناتج الإجمالي، وما سبق يوضح مجملًا حجم التكامل العالمي والاتكال المتبادل الكبير بين الاقتصادين الأمريكي والصيني³⁰.

• توازن الأضرار الاقتصادية: فمن غير المنطقي عند الحديث عن مؤثرات كورونا المستقبلية، أن يكون التركيز على حجم الأضرار الواقعة على الاقتصاد الصيني، ومن ثم فإن استحضار عالمية وشيوع الأضرار المترتبة على الوضع الراهن، وخاصة الاقتصادية منها، يضعنا أمام حالة من توازن الأضرار نسبياً، ولاسيما بين القوى الاقتصادية المتنافسة دولياً وإقليمياً، وعلى الرغم من أن الصين على رأس المتضررين باعتبارها مركز كمون وانطلاق الفيروس القاتل، إلا أن

30. انظر: ديفيد سي جومبرت، وآخرين، الحرب ضد الصين.. التفكير فيما لا يتقبله عقل، منشورات مؤسسة راند البحثية الدولية الأمريكية، 2016، ص ص 41، 42 (النسخة العربية)، متاح على:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1100/RR1140/RAND_RR1140z2.arabic.pdf،

حيز الإضرار التجاري الناجم عن حالة انكماش التنين الصيني الراهنة، على المستوى الدولي، ستكون أقرب إلى منع غرماء الصين الاقتصاديين من الانفراد بناصية الهيمنة الاقتصادية العالمية، أو حتى من إحداث تقدم اقتصادي فارق بينها وبين اقتصاد بكين، هذا إلى جانب مؤشرات أخرى راهنة، لعل أهمها معاناة أقرب وأقوى المنافسين الاقتصاديين للصين، وهو الولايات المتحدة الأمريكية، من تهديدات مالية وتجارية واستثمارية حالية ومستقبلية، ربما ستتعاظم معها الديون غير المنتجة، ويتقلص بسببها حيز التوسع المالي الأمريكي؛ حيث ”يتوقع مكتب الموازنة غير الحزبي في الكونغرس أن يبلغ عجز الموازنة في الولايات المتحدة 13,1 تريليون دولار في العقد المقبل، وأن تصل ديون الولايات المتحدة إلى 174 % من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بحلول العام 2050“³¹ وهو ما يرجح مجملاً بقاء واستمرار السجلات الاقتصادية والمنافسات التجارية والتوازنات المالية والاستثمارية بين القوى الكبرى على حالها المعهود منذ سنوات عديدة مضت، مع احتفاظ الصين بمكانتها الاقتصادية القوية في مواجهة المنافسين!!

وخلاصة القول هنا إن تأثير مكانة الصين الاقتصادية على المستوى الدولي هو تأثير نسبي وغير جذري على وفق المدى المنظور أو القريب؛ وذلك لأن ما حققته بكين من طفرات وقفزات تنموية منذ أكثر من عقد ونصف، وهو ما مكنتها من إرساء بنية تحتية متينة وقوية، إلى جانب بنية معرفية وتكنولوجية قادرة على مواجهة الأزمات الطارئة والتعامل معها بحرفية كبيرة، ونحن هنا نتحدث عن قدرات صينية خاصة في الحوكمة الإلكترونية، وإتاحة إحلال القدرات الإنتاجية المميكنة محل البشرية المعطلة، وتلك قدرات مواتية جداً من حيث الحاجة لاستخدامها الآن في ظل إحصام أغلب القوة البشرية العاملة والتشغيلية، هذا إلى جانب خبرات سابقة اكتسبتها الصين في محاربة وباء سارس 2002/2003، تتيح - إلى جانب طفرات التقدم العلمي والتقني الحاصلة في الصين منذ سنوات- للسلطات في بكين قدرات أعلى في السيطرة على فيروس كورونا الحالي.

31. انظر: ماريو فانيلا، كورونا.. عبء على الاقتصاد العالمي والصين بشكل خاص ...، مصدر سابق.

وحتى لا تكون هذه الدراسة مبالغة في التفاؤل وعدم الحذر، فإنه يجب التسليم بأن الخلاصات السابقة المشار إليها، هي محصورة ضمن نطاق الواقع الحالي والمستقبل المنظور للوضع الصيني المتوقع في ضوء معطيات بعينها أسهبت فيها السطور الماضية، وهي معطيات لا تحول -رغم إمكانية ترويضها- دون تعرض الواقع الاقتصادي الداخلي للصين لاختناقات مالية وتجارية وإنتاجية طارئة، وإلا فإن الآفاق دوماً تظل مليئة بالمفاجآت الصادمة، والسيناريوهات السلبية غير المتوقعة، والتي يمكن أن يكون من بينها "خروج نطاق التأثيرات السلبية الناجمة عن انتشار فيروس كورونا، من حيز المدى المنظور والقريب، إلى تداعيات المدى المتوسط والبعيد، وهو ما يمكن أن يحدث في حال فشلت السلطات الصينية في تطويق الفيروس خلال عام ونصف من انطلاقه المحدد نهايات 2019، وفي هذه الحالة فإنه سيكون من الصعب على الاقتصاد الصيني تجنب العديد من المخاطر الحقيقية التي يأتي في مقدمتها اهتزاز مكانة الصين العالمية ضمن بنية الاقتصاد الدولي، كنتيجة منطقية لفقدان فاعلية الموارد البشرية بفعل انتشار كورونا في الداخل الصيني، وأيضاً بفعل ما سيسفر عنه هذا النطاق الممتد للفيروس، من تراجع كبير لقيمة العملة الصينية، واستنزاف موازٍ لاحتياجات البلاد من النقد الأجنبي، وتحميد للقوة التجارية المحركة للإنتاج، ومن ثم ستتضاعف حاجة الصين إلى التمويل، ما قد يزرع مكانتها كأكبر المستثمرين في سندات الخزنة الأمريكية، ويضطرها بالضرورة لخسارة أرصدها من هذه السندات³².

32. راجع: عبد الحافظ الصاوي، هل يستطيع الاقتصاد الصيني تجاوز تداعيات فيروس كورونا؟، تقرير الجزيرة نت (الاقتصاد) بتاريخ 15/2/2020، متاح على: <https://www.aljazeera.net/>، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف كبير)

استنتاجات

- على الرغم من عدم رجاحة نظرية المؤامرة فإن انتشار كورونا المفاجئ في الصين، يؤشر لاحتمالات جديدة وشبهات مراوغة في إطار التوظيف الخاص لمعطيات الحرب البيولوجية الحديثة بين المتنافسين.
- تمتلك الصين قدرات تقنية ومعرفية وخبرات سابقة تؤهلها للتعامل الحاسم والجاد مع فيروس كورونا، وتؤهلها أيضاً لحماية نموها الاقتصادي من الانهيار بفعل عوامل أخرى مساعدة، أهمها الدعم الدولي وخوف الشركاء من سقوطها اقتصادياً³³.
- مؤثرات كورونا الاقتصادية تتعاضد سلبياً أكثر على شركاء الصين الاقتصاديين والتجارين، مقابل درجات أقل من التأثير السلبي التقليدي والمتوقع على الصين نفسها، والسبب في ذلك هو ثقل الانتشار المالي والتجاري للصين، ودورها المؤثر في بنية الاقتصادين الإقليمي والدولي، وتعد الدول الآسيوية والعربية هي الأكثر تضرراً.
- الوضع الصيني الطارئ يؤثر بالسلب على الدول الريفية والنفطية، ويحمل مقدمات غير سارة لاقتصاديات تلك الدول؛ أهمها تراجع النمو وارتفاع الديون غير المنتجة، بفعل تراجع استهلاك الصين، وانكماشها الاضطراري المؤدي إلى تقليص نسب الطلب على الموارد الطاقية والنفطية، ومن ثم تراجع أسعار تلك الموارد في السوق الدولية والإقليمية، وتعد قطاعات الطاقة والمعادن وتجارة التجزئة العالمية والسياحة الدولية، أبرز القطاعات المتأثرة داخل الصين وخارجها.

33. تجدر الإشارة هنا إلى ازدياد أعداد المصابين بفيروس كورونا وبلوغها حتى كتابة هذه السطور في الثامن والعشرين من فبراير 2020 الساعة الخامسة وخمسون دقيقة مساءً؛ 82184 حالة، وحالات الوفاة بلغت 2801، وذلك على وفق إحصائيات موقع <https://coronavirus.app> المشار إليه في مقدمة هذه الدراسة، ولكن الملاحظ هو ازدياد عدد الحالات التي تم احتواؤها وتطويقها مباشرة، والتي بلغت وفق الموقع والتوقيت ذاته: 32901 حالة، وهو ما يمنح أملاً كبيراً في احتواء هذه الأزمة الصحية الطارئة في الصين والعالم.

- التدايعيات المستمرة للفيروس القاتل ستؤثر حتماً على التزامات بكين الاقتصادية والتجارية على المستوى الخارجي، وخاصة ما يتعلق بمدى قدرتها على الوفاء بمبادرة الحزام والطريق، وكذلك الوفاء ببنود المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب التزامات الدور الصيني الخاصة بدعم البنية التحتية والمشروعات لدى الشركاء والدول الصديقة.
- صراع الاقتصادات المتنافسة على المستوى الدولي غير قابل للتنازل أو المساومة على الرغم من انتشار كورونا، ولاسيما ذلك الصراع الثنائي الاضطراري بين الاقتصاد الصيني واقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لحالة الاتكالية الحذرة والمتبادلة بين هذين الاقتصادين المشار إليهما، ورغبة الطرفين الملحة في التفوق الشامل على الآخر.
- السيناريو المثالي للاقتصاد الصيني هو التطويق السريع لانتشار كورونا، وتجنب آثاره السلبية على الاستهلاك المحلي وثقة الشركاء، بينما السيناريو الأسوأ فيتمثل في التمدد الزمني لانتشار الفيروس القاتل، ما يعني زحزحة الصين عن مكانتها الاقتصادية الدولية والإقليمية، وخسارتها لاستثماراتها الخارجية، وعلى رأسها الحصص الصينية من سندات الخزانة الأمريكية.

توصيات

- تقديم الدعم الكامل للصين من قبل جميع الأطراف الإقليمية والدوليين، من أجل تطوير الفيروس، جنباً إلى جنب، مع العمل على إحداث حالة من التوازن الاقتصادي العالمي تحول دون حدوث اهتزازات هيكلية ومالية على مستوى الأسواق الدولية والإقليمية.
- الإسراع باتخاذ الإجراءات الوقائية كافة ضد انتشار أكبر للفيروس وانتقاله من الصين إلى مناطق إقليمية ودولية، ومنح القطاع الصحي والبيئي في كافة الدول ولاسيما في الدول النامية، ما يستحقه من الاهتمام، تجنباً للتعرض لتداعيات فيروسية مشابهة لما يحدث في الصين، والتعامل بجدية مع الحالات المصابة بفيروس كورونا لتطويقها وتغطيتها ومنع ظهور حالات جديدة، وذلك وفق تعليمات منظمة الصحة العالمية.
- على الدول النفطية والريعية في المنطفة العربية، الاستفادة من الوضع الطارئ في الصين، وذلك باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتفعيل خطط التنوع الاقتصادي لمصادر الدخل، في أسرع وقت، وعدم الاعتماد الكلي على عوائد النفط الخام، عبر منح الأولوية للقطاعات المختلفة كالقطاع الزراعي والصناعي وغيرهما، واعتبار فترة الانكماش الصيني الحالي على مستوى الاستهلاك، فرصة مواتية لإحياء المنتجات الوطنية، ومنحها الفرصة للظهور بعيداً عن هيمنة البضائع الصينية التي اعتادت الأسواق العربية استقبالتها في الأوضاع الاعتيادية.

قائمة المصادر

- 1) أحمد عبد العليم، صناع العدو: دوافع المبالغة الأمريكية في تقييم الخطر الصيني، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أغسطس 2019:
<https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4827/>
- 2) السيد محمد، تبعات فيروس كورونا الاقتصادية... البعد عن الصين غنيمة، تقرير اقتصادي، نقلاً عن وكالة موديز، العربية نت، فبراير 2020: <https://ara.tv/5qd49>
- 3) تشانج تينج، العزلة البيولوجية .. هل يؤثر كورونا على الدور العالمي للصين، تقرير مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، فبراير 2020:
<https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5266>
- 4) تقرير منظمة العمل الدولية تحت عنوان : تعزيز المساواة والتصدي للتمييز:
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_371802.pdf
- 5) ديفيد بلوم وآخرين، الأوبئة والاقتصاد، مجلة التمويل والتنمية، منشورات صندوق النقد الدولي، يونيو 2018:
https://www.elibrary.imf.org/doc/IMF022/25185-9781484359419/25185-9781484359419/Other_formats/Source_PDF/25185-9781484365717.pdf
- 6) ديفيد سي جومبرت، وآخرين، الحرب ضد الصين.. التفكير فيما لا يتقبله عقل، منشورات مؤسسة راند البحثية الدولية الأمريكية، 2016، ص ص 41، 42(النسخة العربية):
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1100/RR1140/RAND_RR1140z2.arabic.pdf

- (7) علي صلاح، عولمة الأوبئة.. انعكاسات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، تقرير مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، فبراير 2020:
<https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5233>
- (8) فرحات، محمد فايز، الصين وأزمة كورونا: كشف حساب أولي للتكاليف الاقتصادية والسياسية، تقرير مركز الإمارات للسياسات، فبراير 2020:
<https://epc.ae/ar/topic/chinas-coronavirus-crisis-economic-and-political-costs>
- (9) فيفك أرورا، وأثاناسيوس فامفاكيدس، تقدير نفوذ الصين: قياس انتشار المد الصيني، مجلة) التمويل والتنمية)، ديسمبر 2010، منشورات صندوق النقد الدولي:
<https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2010/12/pdf/Arora.pdf>
- (10) لاري رومانوف، فيروس كورونا المستجد ... هل هو سلاح بيولوجي؟، مطبوعة قاسيون الحزبية السورية، العدد 951، شباط 2020، من ترجمة وإعداد(أسامة دليقان):
<http://kassioun.org/more-categories/kassioun-pdf-archive/288-951/file>
- (11) ماريو فانيلا، كورونا.. عبء على الاقتصاد العالمي والصين بشكل خاص(سلسلة تحولات في الاقتصاد العالمي للكاتب)، مركز الشرق للبحوث، فبراير 2020:
<https://www.orientresearchcentre.com/author/mario-vanella/>
- (12) محمد رمضان، هل يهدد فيروس كورونا بتدمير اقتصاد الصين؟، تقرير موقع(إضاءات)، بتاريخ 9/2/2020:
<https://www.ida2at.com/is-coronavirus-threatens-destroy-economy-china/>
- (13) مصطفى عاشور، الميكروبات والحرب البيولوجية، طبعة منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر 2005.